موقف مجلس النواب من حرية الصحافة أيار ١٩٤٥- أيار ١٩٥٣

م.م. قاسم عبدالهادي دايخ الزيرجاوي أ.م.د. محمد هاشم خويطر الربيعي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم التاريخ
Journalofstudies2009@gmail.com

الملخص:

شكل موقف مجلس النواب من الحريات العامة ومنها حرية الصحافة جانبا مهما في مناقشات المجلس، ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والدعوة الى تخفيف الضغوط الحكومية على الصحافة، وتوقيع العراق لميثاق الامم المتحدة والعمل بلائحة حقوق الانسان التي اصدرت الامم المتحدة في سنة ١٩٤٨.

طالب العديد من النواب بتخفيف الضغوط الحكومية على الصحافة ،لان الصحافة لسان حال الصحفيين والصحافة في سبيل ان تؤدي رسالتها الى الراي العام ،ضرورة اخذ دورها من خلال افساح المجال في إبداء الرأي ،مؤكدين أن الامور التي تكمل الحياة الديمقراطية في البلاد هي حرية الصحافة ، لأنها السلطة الرابعة ، مطالبين ان تكون على غرار البلاد الغربية .

وانتقد النواب الرقابة على الصحف من خلال سيطرة مديرية الدعاية العامة وسطوتها على الصحافة حتى عدها البعض أنها اسوء من أيام الاحتلال البريطاني والانتداب ، لذا دعوا الى إلغاء الرقابة وإلغاء سيطرتها وهيمنتها على الصحافة ،داعين الى تشريع قوانين تخص الصحافة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وانتقال العالم الى الحياة الديمقراطية . وان العراق لايزال يعطل الصحف الامر الذي عدَّ البعض من النواب تجاوزا على الحريات العامة التي كفلها الدستور ووصف التضيق على حرية الصحافة والصحف بانها جسدا بلا روح . ولاسيما خروج العديد من الصحف بلا مقالات افتتاحية ووجود مساحات فارغة في محل المقال منتقدين ذلك بحجة انها لا تتلائم مع اتجاهات الحكومة وإجرائها .

الكلمات المفتاحية: (مجلس النواب، حرية الصحافة، تشريع القوانين).

The position of the House of Representatives on freedom of the press May 1945-May 1953

Qassem Abdulhadi Dayikh Al-Zirgawi
muhamad hashim khuytir alrabiei
Al-Mustansiriya University / College of Education / Department of History

Abstracts:

The position of the House of Representatives on public freedoms, including freedom of the press, constituted an important aspect of the parliament's discussions, especially after the end of the Second World War and the call for easing government pressure on the press, and Iraq's signing of the Charter of the United Nations and the implementation of the Human Rights Regulations issued by the United Nations in1948.

Many deputies called for easing government pressure on the press, because the press is the mouthpiece of journalists and the press in order to carry out its message to public opinion. The fourth authority, demanding that it be similar to the western countries.

The deputies criticized the censorship of newspapers through the control of the Directorate of Public Propaganda and its sway over the press, until some considered it worse than the days of the British occupation and the mandate. to a democratic life. And that Iraq is still disrupting newspapers, which some of the deputies considered transgressing the public freedoms guaranteed by the constitution and described the restriction on the freedom of the press and newspapers as a body without a soul. Especially the fact that many newspapers came out without editorial articles and the presence of empty spaces in the article's place, criticizing this on the pretext that it does not fit with the government's directions and procedures.

Keywords: (House of Representatives, freedom of the press, legislation).

اولا: موقف مجلس النواب من القوانين والاحكام التي تؤثر في حرية الصحافة أيار ١٩٤٥- أيار ١٩٥٣

كان العديد من النواب يطالبون في مناقشات مجلس النواب بتخفيف الضغوط الحكومية على الصحافة ، ولاسيما عندما تكرر فرض الاحكام العرفية لأكثر من مرة، وكان النائب عن الحلة جعفر حمندي* (الكناني ، ٢٠١٢، ص ص ٢٣٧-٢٥٧) (اللامي ، ٢٠٢١، ص ١٧٩-١٨٣). من بين المطالبين في تخفيف الضغوط على الصحافة والحريات العامة ، وبين أن أركان الديمقراطية مشددا على الفصل بين السلطات والشيء الاخر فيها هو حريات العامة ومنها حرية الرأي ، وان هذه الحرية

* **جعفر حمندي** : محمد جعفر بن جواد حمندي، ولد في بغداد سنة ١٨٩٤ تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٥، وشغل وظائف الادارية عدة ، أصبح وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٧ ، ووزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ ، نائبا عن الحلة سنة ١٩٤٣، وعن بغداد ١٩٤، أنتخب جعفر حمندي نقيباً للمحامين العراقيين سنة ١٩٤٨ ، توفي في بغداد سنة ١٩٥

تكون في العادة على لسان الصحفيين والصحافة في سبيل ان تؤدي رسالتها الى الرأي العام(الحلي ، ٢٠١١، ص٣٨٥).

وعندما عرض حمدي الباجه جي منهاج وزارته وعرض سياسته الداخلية والخارجية في مجلس النواب ، بين النائب عن الدليم نجيب الراوي* (داخل ، ٢٠١١، ص ٢٥). ان الحكومات قيدت الصحافة من خلال منع الصحف من نشر الأخبار السياسية التي تبين السياسة الخارجية للدولة العراقية ، ولاسيما في بعض المسائل التي تحتاج وقوف الصحافة وموقفها منها ، الا أن الحكومات تمنع ذلك أو تعطل الصحف بحجة أنها تثير الرأي العام وتخل بالأمن وهي فقرة مطاطة في قانون المطبوعات العراقي ، مما أدى الى تكميم الافواه(م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة الخامسة في ٣ كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص٥٨) ، فيما ذكر النائب عن الديوانية سعد صالح جريو ان حرية الصحافة وحرية ابداء الرأي مهمة جدا ، ولاسيما وأننا نعيش إعلان نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذا لابد من ان تكون هناك صحافة واحزاب سياسية من اجل بث روح الفضيلة ومحاربة الرذائل، وبيان الامور الى الرأي العام(م . م. ن، الاجتماع الأعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة الاربعون في ٢٩ آيار ١٩٤٥، ص٤٩). وطالب النائب عن الدليم نظيف الشاوي* (ملفات نقابة المحامين ، اضبارة رقم ٧٣) (بصري ، ٢٠٠٤، ص ١٠٧). بأن تأخذ الصحافة دورها، وان تكون

* **نجيب الراوي** : محمد نجيب بن ابراهيم شيخ الطريق الرفاعية ، ولد في بغداد سنة ١٩٠، تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٢٣ ، انتخب نائبا في سبع دورات ووزيرا للمعارف ثلاث مرات في سنوات ١٩٤٦و ١٩٤٩و١٩٥٠ وللشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٨ ولوزارة العدلية سنة ١٩٤٨ ، انتخب نقيبا للمحامين في سنة ١٩٤١ حتى ١٩٤٦ وسفيرا للعراق في عدد من بلاد العربية والاجنبية، توفي في سنة ١٩٩٣ .

* **نظيف الشاوي** : محمد نظيف بن عبد اللطيف الشاوي ولد في بغداد سنة ١٨٨٣ ، وتخرج في المدرس العسكرية في اسطنبول ، وأصبح مدرسا في الاعدادية العسكرية ببغداد وشارك في العديد من المعارك في الجيش العثماني ، درس الحقوق وتخرج فيها في سنة ١٩٢٦ وتدرج في السلك العسكري حتى احيل على التقاعد سنة ١٩٣٨، وأصبح وزيرا للدفاع في سنة ١٩٤١، ونائبا عن لواء الدليم من ١٩٤٣-١٩٤٦، توفي في بغداد سنة١٩٧٥ .

هناك حرية لها من خلال فسح المجال في ابداء الرأي، وأن لا تعمل الحكومة على تكميم الافواه لها ، لكون الصحافة وحريتها من مكملات النظام الديمقراطي ولكن ان تكون هذه الصحافة ضمن الاطر الديمقراطية القانونية التي كفلها الدستور(م. م .ن ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثالثة عشرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦ ،ص١١٧).، وانتقد النائب عن بغداد محمود رامز استغلال الاوضاع العامة من قبل وزير الداخلية مصطفى العمري(الحلي ، ٢٠١١، ص٣٨٥) يبسبب استغلاله الاحكام العرفية لغرض تعطيل وغلق صحف والسبب انها تكتب على أحد الوزراء او رئيس الحكومة ، ولذا يجب ان يكونوا اكثر سعة للصدر في تقبل الإنتقاد وليس الغلق، مطالبا بحرية الصحافة(م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثامنة عشرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص١٨٦)..

كانت هناك أطروحات للنواب في المجلس حول موضوع الصحافة وحريتها، فقد اشاروا خلال مناقشاتهم في المجلس الى اهمية حرية الصحافة، اذ بين النائب عن بغداد سلمان الشيخ داود ان من الامور التي تكمل الحياة الديمقراطية في البلاد هي حرية الصحافة ، لأن بدونها لا يمكن معرفة الحقيقة والأخطاء التي تحدث سواء في الحكومات أو غيرها ، واقصد الأخطاء غير القانونية ، لأن الهدف هو الخدمة الى الصالح العام وتنوير الجماهير(م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثالثة عشرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص١١٧).، فيما بين النائب عن الموصل احمد الجليلي* (الصوفي ، ١٩٧٠، ص ٣٧) ؛ (بصري ، ٢٠٠٤، ص ٣٩٥) ان الصحافة تعد السلطة او القوة الرابعة في الدولة، ولذا اتمنى ان تكون الصحف العراقية على غرار الصحف في بلاد الغرب ، واتمنى ايضا ان يكون كل صحفي مرشدا وقدوة حسنة الى الناس(م. م .ن ، الدورة

* **احمد الجليلي** : هو احمد بن ايوب الجليلي ولد في سنة ١٨٩٨ ، اسس الحزب الوطني في ١٩٢٥ في الموصل وشغل منصب رئيس بلدية الموصل سنة ١٩٣١، وأصبح نائبا عن الموصل للسنوات١٩٣٠ و١٩٣٢ و١٩٣٧و ١٩٣٩و١٩٤٣و ١٩٤٤و١٩٤٧ ، وبعد ذلك زاول اعماله التجارية واملاكه الخاصة حتى وفاته في الموصل سنة ١٩٦٨.

الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة الحادية والعشرون في ٥ آذار ١٩٤٦ ، ص٢١٦)، بينما كان النائب عن الحلة جعفر حمندي أشار الى أن من أولى الحريات التي ادعو اليها وكنت أشدد عليها هي زوال كل القوانين الاستثنائية التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية ، واننا نطالب اليوم بالحريات ومنها حرية الصحافة(الزمان ، العدد٢٦٤٠ ، ٤ حزيران ١٩٤٦)، وعرض النائب عن بغداد إسماعيل الغانم خطورة الاحكام العرفية وتأثيراتها على الرأي العام ، حتى انها اثرت بشكل كبير جدا على الصحافة وذلك بسبب عدم نشرها المواضيع المفيدة ،التي تهم الرأي العام ، وسببت هذه الأحكام تعطيل العديد من الصحف مما ولد هوة عظيمة(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة عشر في ٤تشرين الأول١٩٤٨ ، ص١٩٨) وأعرب النائب عن كركوك علي رفيق عن اسفه بسبب الصحف والصحفيين الذين اصبحوا تحت رحمة الاحكام العرفية باستثناء اصحاب الامتيازات ويناقض نفسه عندما يناشد وزير الداخلية مصطفى العمري ان تكون الامتيازات الى الصحف وفقا الى سمعة الصحفيين واصفا ان البعض من الصحافة والصحفيين (بالأوساخ والاتربة) التي امتزجت بالمعادن الثمينة(م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثامنة ، ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨ ، ص١١٢٠). وكان النائب عن المنتفك موحان الخير لله* (الشويلي، ٢٠٢٠، ص ١٣٦- ١٧٢) (زغير، ٢٠٢٠، ١١٢) بين معاناة الصحفيين والصحافة واصحاب الامتياز للصحف من الاحكام العرفية ، منوها الى ان الصحافة هي المرآة العاكسة في توجيه المجتمع وانها السيارة المتنقلة من اجل الحصول على المعلومات واعطائها الى الرأي العام ، داعيا الصحفيين الى أهمية الارتقاء بالمعلومات التي تتم كتابتها من أجل الارتقاء بالصحافة في البلاد(م. م .ن ،

* **الشيخ موحان الخير لله :** موحان يوسف ولد سنة ١٨٩٠ في الناصرية ، درس في الكتاتيب وتولى زعامة عشيرة (الشويلات) بعد مقتل والده في سن ١٩١٦، أصبح عضوا في مجلس النواب احدى عشرة دورة من مجموع الدورات النيابية الستة عشر ، عرف بآرائه وأطروحاته في مناقشات مجلس النواب العراقي وكان من الذين يميلون الى نوري السعيد، توفي سنة ١٩٥٦ في الناصرية.

الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ٣٨ في ١٠آيار ١٩٤٩ ، ص٦٢٩)، فيما اكد النائب عن بغداد غازي العلي* (بصري ، ٢٠٠٤، ص ٤٤٦)ان الصحافة هي مدرسة وضرورة إفساح المجال لها من قبل الحكومة حتى تعبر بحرية عن افكارها، وضرورة رفع الاحكام العرفية عنها حتى تعمل بحرية من أجل ايصال الاخبار الى الرأي العام ، لان الصحف وخلال السنوات الماضية وقعت تحت رحمة قرارات الاحكام العرفية، مطالبا بتأسيس شركة للصحافة وتكون هذه الشركة شركة مهنية مستقلة تعمل على مراقبة الصحف وبشكل مهني وعادل بعيدا عن اجواء الاحكام وغيرها (م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة والثلاثون في ١١آيار ١٩٤٩ ، ص٦٣٩)، فيما أكد النائب عن بغداد سلمان الشيخ داود أهمية توجيه الرأي العام توجيها صحيحا ويكون ذلك من خلال الصحافة التي يجب ان تعطى حريتها ، وكذلك على الحكومة ان تضع مصلحة البلد في منح الامتياز للصحف لان العديد من الصحف هي دون المستوى وتهدف الى الجوانب الربحية على حساب البلد واصبحت بعضها وسيلة اساءة للآخرين على حساب المهنية، منوها الى اهمية توحيد الجهود بين الحكومة والصحافة من اجل الارتقاء بالواقع الصحفي وان تكون هذه الجهود على غرار جريدة اخبار اليوم البريطانية، التي يصل عدد النسخ المطبوعة الى خمسة ملايين نسخة يوميا وهي بعملية مشتركة بين القطاع الاهلي والحكومي(م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الحادية والثلاثون في ١١آيار ١٩٥٠ ، ص٤٣٥)، وبين النائب عن بغداد عبد المجيد القصاب* (مديرية

* **غازي العلي** : هو غازي علي الكريم ولد سنة ١٩٢١ في سامراء وكان رئيس عشيرة البو عيسى ، انتخب نائبا عن بغداد في سنة ١٩٤٧ واستمر في العمل النيابي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، توفي في ٢ ايلول ١٩٦٧ .

* **عبد المجيد القصاب** : عبد المجيد عبد العزيز محمد عبد اللطيف الجشعمي القصاب ولد في بغداد سنة ١٩٠٧ حصل في شهادة الدكتوراه من جامعة موبييله الفرنسية سنة ١٩٣٤، انتخب نائبا عن بغداد للسنوات ١٩٥٠،١٩٤٧، ١٩٥٣، ايار ١٩٥٨ ، وأصبح وزيرا للصحة ١٩٥٢ و١٩٥٤،

التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية بالرقم ١٣٥٩٧/ب؛ نقابة الاطباء ، الاضبارة الانتماء بالرقم ١٠٥) (بصري ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٩) ان مديرية الدعاية تقوم بمنح الامتيازات للصحف والمجلات على علاقاتها واهوائها وليس على اساس المهنية والشروط المطلوبة ، مما يسبب مظلومية للصحافة في العراق وداعيا النواب الى مراجعة الكتب الرسمية الوثائق للتأكد من صحة الكلام لأن المحسوبية برزت بشكل كبير جداً في هذه المديرية المهمة التي تسببت في حرمان الكثير من الامتيازات(م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثالثة عشرة في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٢ ، ص١٨١).

ثانيا: موقف مجلس الامة من الرقابة على الصحافة وتأثيرها على حرية الصحافة

كانت الرقابة التي تفرضها الحكومة على الصحف امراً شغل النواب ، وفي الاخص حرية الصحافة ، وجرت العديد من المناقشات حول حرية الصحافة ، ودور الرقيب الذي قيد هذه الحرية ، فقد انتقد النائب عن ديالى جميل عبد الوهاب الرقابة في مديرية الدعاية العامة وسطوتها على الصحف ومنشوراتها واصفا انها خنقت حرية الصحافة وحرية الافكار حتى انها لم تسمح لنا ولو واحد بالمائة ، بل بلغ الامر ان الرقابة هي اسوأ من ايام الاحتلال البريطاني والانتداب فقد كانت اصواتنا مسموعة ومحترمة ، فيما أوضح النائب عن الحلة جعفر حمندي ان البلاد من التي تدعي الديمقراطية ، ولذا نرى من الضروري ايقاف او الغاء الرقابة التي تفرضها مديرية الدعاية او القوانين والانظمة على الصحافة ، وايمانا منا لأن الصحافة هي البرلمان الثاني ، وهي تعرض وتظهر الحقائق الى الرأي العام(الحلي ، ٢٠١١، ص ٣٩٧)، واستعرض النائب عن الدليم نجيب الراوي الرقابة التي تفرضها الحكومة على الصحافة منتقدا جميع الوزراء الذين هم مسؤولون عن الرقابة ويقصد الوزراء الذين عملوا في وزارة الداخلية او رؤساء الحكومات عن هذه الرقابة التي وصفها بانها كممت الافواه

وزيرا للمعارف ١٩٥٣ ،١٩٥٥، اعتقل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأطلق سراحه بعد مدة من الزمن توفي سنة ١٩٨٨.

ومنعت العديد من الصحف من ان تنتقد نقدا حتى ولو كان هذا النقد بناءً، وأنها تجاوزت على هذه الصحف حتى على المستوى الشخصي ، وأنها تريد (الحكومة) في استخدام هذه الطريقة من أجل ان يقال لها انها حكومة صالحة رشيدة (م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الخامسة في ٣ كانون الثاني ١٩٤٥، ص٥٨) .

كان وزير الداخلية مصطفى العمري ذكر خلال الإستضافة ان المطالبة بإلغاء الرقابة المفروضة على الصحف هي رغبة الحكومة في اعطاء الحرية للصحافة في مواضع عدة ومنها حرية النشر والانتقاد البناء ، واننا نرى ان الوقت الحالي هو الوقت المناسب لرفع الرقابة على الصحافة بشكل نهائي(م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة التاسعة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٥، ص١٢٢) ، مما دعا النائب عن العمارة عبد الكريم الازري* (شامخ، ٢٠١١، ص ٦٠) (المالكي، ٢٠٢١، ص ٨٧-٩٣) الى القول ان الرقابة في العراق تقوم بتعطيل الصحف وتقييد الرأي العام، وتمنع وزارة الداخلية العديد من خطب النواب ، منوها الى أن الحكومة وضعت قانون الرقابة خلال الحرب العالمية ، والان يجب على الحكومة الاستماع الى الانتقاد الذي ينشر في الصحف من اجل تقويمها(م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الرابعة في ١ كانون الثاني ١٩٤٥، ص٤٥)، وانتقد النائب عن الحلة جعفر حمندي الرقابة في مديرية الدعاية لمنعها نشر كلمات بعض النواب ولاسيما نواب المعارضة في الصحف ، عادّاً ذلك انتهاكا للحريات وفي الاخص حرية النائب في الكلام ليطلع الرأي العام(م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الرابعة ، ص

* عبد الكريم الازري : عبد الكريم عبد الحسين يوسف الأزري ولد في بغداد سنة ١٩٠٨، حصل على شهادة في الاقتصاد السياسي من لندن سنة ١٩٣٠، أصبح رئيس التشريفات الملكية سنة ١٩٣٦، انتخب نائبا لسنوات ١٩٤٣ ،١٩٥٠ ،١٩٥٤، أصبح وزيرا للمالية ١٩٥٠ و١٩٥٢ و١٩٥٨ وزيرا للمالية في حكومة الاتحاد الهاشمي ، وزيرا للأعمار ١٩٥٤ ، اعتقل وأطلق سراحه خلال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. توفي في لندن سنة ٢٠١٠.

٤٦)، واوضح النائب عن العمارة عبد الكريم الازري دور الصحافة المتميز خلال العقود، وبين لابد لنا من إعطاء المجال لها لتعبر عن آرائها ، ولا يتم ذلك الا من خلال رفع الرقابة عن الصحف العراقية ، وان تكون الحكومات أوسع صدرا للانتقاد الذي يقوم على المهنية ، لان ذلك ينصب في المصلحة العامة للبلاد(م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة التاسعة والثلاثون في ٢٨آيار ١٩٤٥، ص٤٧٧) ، أنتقد النائب عن بغداد حسن السهيل* (بصري ، ٢٠٠٤، ص ٣٩٩). النواب الموجدين في المجلس وخاطبهم . أولستم من كنت تضربون على المناضد ؟ اولستم أنتم الخطباء ؟ فماهي حرية الصحافة وكم تتمتع هذه الصحافة ؟ وأنتم تشيرون في بياناتكم نحن ديمقراطيين ، فاين من هذه الديمقراطية؟ الجواب لا يوجد ، لان كل يوم نسمع ونرى ان الحكومة تعطل جريدة او مجلة والسبب هو مخالفتها الشروط الادارية (م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة الرابعة عشرة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦، ص١٢٧).

كان النواب المعارضون ينتقدون سياسة الحكومة لمنعها نشر اقوال وكلمات النواب في الصحف والإكتفاء فقط بالرد على النائب من قبل الحكومة او من قبل هيأة الرئاسة ، وقد أكد النائب عن بغداد محمد رضا الشبيبي أن هذه الظاهرة اصبحت ظاهرة تدعو الى التوقف ، داعيا رئاسة المجلس الى اتخاذ موقفه من هذه التصرفات من قبل الرقيب الحكومي(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة التاسعة عشرة في ١٩آيار ١٩٤٧، ص٣١١) ، مما أثارت سياسة حكومات ما بعد استقالة ارشد العمري، عندما عطلت بعض الصحف ، فقام عدد من النواب مطالبين بحرية الصحافة، وطالب النائب عن بغداد ذيبان الغبان بحرية الصحافة والنشر متهما الحكومة وكأنها مثل النعامة تعرف الوقائع والحقائق ولكنها لا

* **حسن السهيل** : حسن السهيل النجم ولد في بغداد سنة ١٨٩٠، وتولى مشيخة بني تميم بعمر ١٨ سنة ، انتخب نائبا عن بغداد في السنوات ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٩، ١٩٤٣، ١٩٤٦، و١٩٥٤، توفي في بغداد سنة ١٩٦٣ .

تعمل بها ، منتقدا الرقابة على الصحافة وتعطيل عدد من الصحف وسحب الامتياز ، مما يعد ذلك تجاوزا على الحريات العامة التي كفلها الدستور(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة التاسعة والعشرون في ١٧حزيران١٩٤٧ ، ص٥٢٣)، (الغزالي ، ٢٠٢١ ، ص ٢٠٤) ، واقترح النائب عن البصرة رفائيل بطي في حالة حذف الرقيب المادة الخبرية او المقال الافتتاحي للصحافة في حالة تعارضها مع السياسية العامة للحكومة أن يبقي الرقيب المكان المحذوف ابيض وكتابة حذف من قبل الرقيب حتى يعرف القارئ ، وخصوصا وان القارئ يقرأ الممحي(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثالثة في ٢٨حزيران١٩٤٨ ، ص١٤) ، وهذا ما بينه النائب عن بغداد حسين جميل حينما اشار الى ان الرقابة منعت الصحف من نشر كلام النواب المعارضين لسياسة الحكومة ، فضلا عن منع النواب من حرية ابداء الرأي ، فأين يجد النائب ليعبر عن الرأي ، ونرى في العديد من المناقشات التي يتم المنع من خلال الضجيج ومنع النائب من الكلام واكمال الراي الذي يريده ، تاره اخرة يكون عن طريق منع النائب ومثال ذلك هو منع عبدالرزاق الشيخلي* (ملفات نقابة المحامين ، اضبارة رقم ٤٨) (بصري ، ٢٠٠٤، ص ٤٤٠). من حضور جلسات مجلس النواب بسبب مشادة كلامية مع بعض النواب المؤيدين لسياسة الحكومة ، ولذا لابد من حرية الرأي بكل أشكاله وعدم مراقبة الصحف ومنعها من نشر كلمات النواب(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة والعشرون في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨، ص٣٠٤) ، وعاد النائب نفسه منتقدا هذا الاسلوب عندما ذكر أن الرقابة تقوم في كثير من الاحيان بإخراج الصحف وبالأخص المقال الأفتتاحي بيضاء وذلك لأنها لا تتلائم مع إتجاهات ورغبات الحكومة، واصفا العاملين في مديرية الدعاية من الرقباء بأنهم بلهاء، ويسعون الى التضييق على

* **عبد الرزاق الشيخلي** : عبد الرزاق محمد درويش عبد الوهاب الشيخلي ولد سنة ١٩٠٤ في بغداد ، تخرج في كلية الحقوق ١٩٢٩، عين قنصلا في اسطنبول ١٩٣٩ ، وانتخب نائبا عن بغداد للسنوات ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٥٣ و١٩٥٤ توفي في بغداد سنة ١٩٨٥.

الحريات العامة ومنها حرية الصحافة ، مؤكدا أننا ندعي الديمقراطية ونستخدم الرقابة في تقيد الحريات(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨، ص١٤٩)، مما جعل النائب عن بغداد إسماعيل الغانم يوجه سؤالا إلى رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي أثناء حضوره جلسة مجلس النواب حول موضوع الرقابة على الصحف ، ولاسيما عندما اعلنت الاحكام العرفية الخاصة لحماية مؤخرة الجيش العراقي، فقد اكد النائب ان خطة الحكومة تشير الى متابعة ومراقبة النشر ، حتى أنها استعملت الرقابة على الصحف أو الرقابة العامة من اجل حمايتها، بل وصل الامر الى حماية سياستها القائمة الامر الذي اقلق الجهات السياسية العاملة في البلاد (م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة عشرة في ٢٣تشرين الأول١٩٤٨ ، ص٢٥٣)، وانتقد هذا الاسلوب عندما أشار ان الرقابة تقوم في كثير من الاحيان بإخراج الصحف وبالأخص المقال الافتتاحي ابيض ، وذلك لأنه لا يتلائم مع اتجاهات ورغبات الحكومة ، واصفا العاملين في مديرية الدعاية يسعون الى التضيق على الحريات العامة ومنها حرية الصحافة ، مؤكدا اننا ندعي الديمقراطية ونستخدم الرقابة في تقيد الحريات(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨، ص١٤٤)، فيما بين النائب عن الموصل محمد حديد* (حسين ، ٢٠٠٣، ص٤٠) (حديد، ٢٠٠٦، ص٦٢). ان الحكومة تعمل على التنكيل بالحريات العامة ومنها حرية الصحافة، اذ نرى العديد من الصحف تخرج فيها العديد من الصفحات او الاسطر البيضاء وتم حذفها من قبل الرقيب ، وان وزارة الداخلية في هذه الحكومة (يقصد حكومة مزاحم

* **محمد حديد** : محمد حسين محمد علي محمود حديد اللهيبي ولد في الموصل سنة ١٩٠٧ ، بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من لندن، عين في وظائف ادارية عدة، يعد من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦ ، انتخب نائبا عن الموصل في سنة ١٩٣٧، ١٩٤٨و١٩٥٤، أصبح وزيرا للتموين سنة ١٩٤٦، ووزيرا للمالية في العهد الجهوري الاول. قدم استقالته في ايار ١٩٦٠ ، اعتقل إثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ . توفي في لندن سنة ١٩٩٩.

الباجه جي) تحاول تضليل الرأي العام من خلال حذف العديد من المقالات والاخبار التي تعارض سياستها فتخرج بيضاء خالية من اي مادة صحفية، بل نرى في بعضها عبارة مكتوبة حذفت من قبل الرقيب(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨، ص١٤٩) وانتقد النائب عن بغداد محمد رضا الشبيبي الرقابة من خلال خروج العديد من الصحف بالأعمدة بيضاء نتيجة قيام حكومة مزاحم الباجه جي بإزالة او حذف اي خبر يتعلق بـ (الاتحاد حول الميثاق القومي)،مشيرا هل هذه النتيجة حول إعلان الميثاق ان تكون صحفنا بيضاء؟(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرون في ٢٢ آذار ١٩٤٩، ص٣١٢)، واعرب النائب عن بغداد حسين جميل عن الاستياء مما تمارسه الحكومة في عملية التذبذب الرقابي، من خلال منع النشر في جريدة صوت الاهالي خبرا حمل عنوان(**دعوة وكيل الوسيط الى العراق من شرق الاردن)** ، وتم نشر هذا الخبر في صحف اخرى ، وحتى تم نشره في الاذاعة ، مما يؤكد عدم المساواة في موضوع الرقابة والمزاجية في ذلك ، مضيفا ان الحكومة تعمل بازدواجية القرار فتسمح الى الصحف التي تؤيد سياستها وتدعمها وتعارض وتمنع الصحف التي تعارض سياستها فنرى العديد من هذه الصحف تخرج كل يوم بيضاء بسبب حذف الرقيب للمقالات او الأخبار التي تنشرها (م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة عشرة في ٢١ شباط ١٩٤٩، ص٣٢١).

كان رئيس الحكومة نوري السعيد اثناء حضور جلسة مجلس النواب في السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٤٩ اشار الى ان الحكومة عازمة على اطلاق حرية الصحافة ووعد النواب بذلك، داعيا ان لا تكون الصحافة مسمومة وكان النائب عن الحلة محمد باقر الحلي ، معترضاً على دور الرقابة واثرها على حرية الصحافة، متهما مديرية الدعاية بمنع نشر مناقشات النواب ولاسيما كلماتهم أو خطبهم ، وهذا مخالف لان الدستور كفل نشر المناقشات في الصحف(م . م . ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السادسة عشرة في ٢٧ شباط

١٩٤٨، ص٣٣٥)، حتى وصفها أحد النواب ان الرقابة تقوم بإدارة غريبة وهي مخالفة للدستور ، في منعها نشر المداخلات التي تجري في مجلس النواب ، داعيا الحكومة الى احترام الدستور(الحلي ، ٢٠١١ ، ص ٣٨٦)، واتهم النائب عن بغداد حسين جميل وزير الداخلية ومدير الدعاية العامة بمنع نشر العديد من كلمات النواب من خلال تجاوز الرقيب الذي هو بتوجيه وعلم هؤلاء على حرية النشر من خلال منع العديد كلمات من النواب وهو يخالف القانون الاساسي العراقي (م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة والعشرون في ٢٧ نيسان ١٩٤٩، ص٤٢٧)، فيما وجه النائب عن بغداد ذيبان الغبان انتقادا حادا لحكومة مزاحم الباجه جي بسبب غلق عدد من صحافة الاحزاب ، منوها ان العراق هو بلد ديمقراطي فيه خمسة احزاب لها صحافها ويتم تعطيله بدون اي سبب يبرر ذلك ، بل بلغ الأمر الى حجز الجريدة لحين الإنتهاء من المحاكمة وهو عرف اتبعته هذه الحكومة والحكومات السابقة وكأنهم من كبار المجرمين(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية والثلاثون في ٣ آيار ١٩٤٩، ص ٤٦٥-٤٦٦) .

وانتقد العديد من النواب الرقابة على الصحف من قبل الرقيب الحكومي ، وكانت الصحافة تتعرض الى اجراءات التعطيل الاداري واحالة عدد من الصحفيين الى المحاكم ، وغلق الصحف مما دعا النائب عن بغداد اسماعيل الغانم الى المطالبة بتعديل قوانين المطبوعات وذلك إثر إغلاق جريدة اليقظة ، مطالبا الغاء هذا السبب الذي هو في الأساس غير قانوني ، وإعادة صدور الصحيفة واعادة امتيازها(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة عشرة في ٤تشرين الأول١٩٤٨ ، ص١٨٦) ، الا أنه لم يحصل على أية اجابة ، ولاسيما من وزير الداخلية جمال عمر نظمي* (طوبان، ٢٠١١، ص ١٧١)

* **جمال عمر نظمي** : جمال عمر نظمي ولد في بغداد سنة ١٩١٢ وحصل على البكالوريوس في العلوم السياسية سنة ١٩٣٧ ، عين قائممقاماً ومتصرفا للواء اربيل ١٩٤٧، ووزيرا للداخلية سنة

(بصري ، ١٩٩٧، ص ٦١-٦٢)، مما حدا بالنائب ان يصف الوزير بغير شفاف وان الإجابة تكون غير مقنعة وكافية ، عندما برر الوزير ذلك بالأحكام العرفية وصلاحيات القائد العسكري(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية في ٥ كانون الأول ١٩٤٨ ، ص١٦).

وحذر النائب عن الدليم خليل كنه* (الاحبابي ، ٢٠٠٠، ص٣٥). مشكلة تعطيل الصحف وان كثرة التعطيل تدعو الى الإستغراب ، إذ تم تعطيل أربعة صحف في أسبوع واحد ، داعيا الى ان الموضوع يحتاج الى دراسة لان اسباب التعطيل غير مقنعة او واهية، ودعا الحكومة لأن تراجع رأيها ولا تتعمد التعطيل الاداري تجاه الصحف(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة عشرة في ٩تشرين الأول١٩٤٨ ، ص٢٣٠). وكان النائب عن بغداد حسين جميل اشار الى ما تعانيه الصحافة من خلال استغلال الاحكام العرفية في الرقابة على الصحف ، اذ منعت الرقابة في مديرية الدعاية العامة العديد من الصحف من ان تتحدث او تعالج العديد من المسائل التي تتعلق بالشأن الداخلي وهي مسائل مهمة ، وبين اننا نرى العديد من الصحف تظهر دون المقال الافتتاحي او اخبار وتكون محلها بيضاء من دون الاخبار او المقال ، فضلا عن منع الصحف التي تعارض سياسة الحكومة من ان تبدي رأيها ، واذا وجد هذا الرأي يكون مساحة بيضاء لأنه تم حذفه من قبل الرقيب في هذه المديرية(صوت الاهالي، العدد ١٧٥٩، ٢٣

١٩٤٨ ومتصرفا عن لواء البصرة ١٩٤٩، نائبا عن السليمانية ١٩٥٣ وايلول ١٩٥٤ وزيرا للزراعة ١٩٥٧وزيرا العمل والشؤون الاجتماعية ١٩٦٥ وسفير العراق في سويسرا ١٩٦٦، توفي ١٩٦٧.

* **خليل كنه** : خليل اسماعيل حسن كنه البيات ، ولد سنة ١٩٠٩ في الفلوجة وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٢ واشترك في تأسيس حزب الاستقلال ، انتخب نائبا للسنوات ١٩٤٧ و١٩٥٠ و١٩٥٣ و١٩٥٤، وايار ١٩٥٨، وأصبح وزيرا بلا وزارة في سنة ١٩٥٠ ووزيرا للمعارف للسنوات ١٩٥٠ و١٩٥٣ و١٩٥٣و١٩٥٥ و١٩٥٤، ورئيسا لمجلس النواب العراقي اذار ١٩٥٨ ، اعتقل في ثوة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ حكم عليه في سجن المؤبد واعفي عنه وغادر العراق وعاد الى العراق في سنة ١٩٨٢ وتوفي في بغداد سنة ١٩٩٥

شباط ١٩٤٩) (الياسري ، ١٩٧٨، ص ٨٦)، وأشار النائب عن بغداد محمد مهدي كبه* (الجبوري ، ١٩٩٧، ص ٦٠) الى ايقاف المطبوع مثل جريدة اليقظة بعد مدة قصيرة من منحها الامتياز بحجه إضرارها في الرأي العام والمصلحة الوطنية ، والامر يتعلق بشكل أساسي هو نشرها أخبار المظاهرات وانتقادهم اجراءات الحكومة ، داعياً الرقابة في مديرية الدعاية العامة الى احترام الجماهير والرأي العام عندما تقوم في اتخاذ الاجراءات يجب ان لا تكون على اساس الاهواء او سياسة الحكومة(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الجلسة الثانية ، ص١٩٧). اما النائب عن البصرة رفائيل بطي فقد ذكر ان الاحكام العرفية عطلت العديد من الصحف الحزبية والمستقلة لأنها تعبر عن اراء الرأي العام وترشد الحكومات من خلال رصد المخالفات التي تؤثر على الحكومة(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الخامسة في ١٩ شباط ١٩٥٠ ، ص١٢)، فيما اكد النائب عن البصرة عبد الهادي البجاري* (ملفات نقابة المحامين ، اضبارة رقم (١٢٦)). ان الرقابة التي تفرض على البرقيات والمراسلين ووكالات الانباء الموجدين في البلاد هي في الحقيقة اجراءات مخالفة لأحكام القانون الاساسي، داعيا الجهات المسؤولة عن فرض مثل هذه الاجراءات غير المبررة على حد قوله(م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة السابعة والعشرون ٢٥ اذار ١٩٥١، ص ٤٤٥؛ الزمان (جريدة)، ٤٠٨٧، ٢٦ اذار ١٩٥١). على خلفية تعطيل مجلس

* **محمد مهدي كبة** : محمد مهدي محمد حسن محمد صالح كبة الربيعي ، ولد في سامراء سنة ١٩٠٠ ، أكمل تحصليه بمدرسة الشيخ الخالصي الدينية ، وانضم الى الحزب الوطني، واسهم في تأسيس نادي المثنى بن حارث الشيباني ، واسس حزب الاستقلال ، وانتخب نائبا عن بغداد في السنوات ١٩٤٨ و١٩٥٤و١٩٥٤، عين وزيرا للتموين في سنة ١٩٤٨ ، وبعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ أصبح عضوا في مجلس السيادة واستقال في سنة ١٩٥٩ ، توفي في بغداد ١٩٨٤.

* عبد الهادي البجاري : عبد الهادي جواد محمود البجاري الكعبي ولد في البصرة ١٩١٠ تخرج في كلية الحقوق ١٩٣٥وانتمى الى نقابة المحامين ١٩٣٦، أصدر جريدة النبأ . انتخب نائبا عن البصرة ١٩٤٨ ، ١٩٥٤.

الوزراء لمجموعة صحف(د.ك.و.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٦٣٤، مقررات مجلس الوزراء)، وقد وجه النائب عن بغداد ذيبان الغبان سؤالا الى وزير الداخلية حول الإغلاق من دون ذكر أسباب التعطيل، الا ان وزير الداخلية لم يجب على السؤال مما كرر النائب عن البصرة عبد الهادي البجاري مطالبا توضيح الاسباب التي ادت الى غلق الصحف(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السادسة والثلاثون في ٢٣ نيسان ١٩٥١، ص٥٨٥)، وكرر هذا السؤال ايضا النائب عن بغداد اسماعيل الغانم لتعطيلها عددا من الصحف ، وان الاستقرار والامن حصل ، الا ان الاحكام العرفية لاتزال باقية ومستمرة مما يجعل الحريات العامة ومنها حرية الصحافة مكبوتة وان صحف الأحزاب معطلة(د.ك.و.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٥٥٨٠، مقررات مجلس الوزراء) ؛ (ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٦٥٢ ، مقررات مجلس الوزراء) ؛ (م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ٩٥٢ ، الجلسة الثانية في ٢ شباط ١٩٥٣، ص٩).

على الرغم من انتهاء الاحكام العرفية بعد انتهاء الأحداث التي حدثت خلال انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، استمرت الحكومات التي تعاقبت بعد حكومة نورالدين محمود التي عدت حكومة طوارئ بعمليات مراقبة الصحف وتقييد من حريتها(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة الثالثة والعشرون في ١١ آيار ١٩٥٣ ، ص٣٩٤).

ثالثا :موقف مجلس النواب من قوانين المطبوعات والقوانين الاخرى أيار ١٩٤٥- أيار ١٩٥٣

ذكر النائب عن الديوانية سعد صالح ان قيام وزارة الداخلية بالتعطيل هو اساءة الى استعمال قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣، مشددا على ان تكون المحاكم هي التي تحكم في قضايا النشر والصحافة ، متسائلاً كيف تكون السلطة هي تحكم بالتعطيل وهي تكون الخصم والحكم ؟ مما اثر على حرية الصحافة في العراق حتى وصف

الصحافة بأنها اصبحت جسدا بلا روح بسبب اجراءات الحكومة ضدها،داعيا الى الغاء القوانين التي تتعارض مع الصحافة منها قانون منع وسائل الدعاية المضرة ، فضلا عن النفي الذي يتعرض له الصحفيون من خلال هذا القانون او قانون نظام دعاوى العشائر ووضعهم تحت المراقبة(الحلي، ٢٠١١ ، ص٣٧٥)، فيما طالب النائب عن الموصل متي سرسم بتعديل قانون المطبوعات لان هذا القانون اثر بشكل كبير على الصحفي ولذا لابد من تهيئة مجالات العمل له ، فضلا عن رفع الاجراءات التي تقوم بها الحكومة من تعطيل اداري او حجز الجريدة لحين الانتهاء من المحاكمة ، لذا يجب فسح المجال أمامها من اجل ان تعبر عن الآراء والامور المهمة والحيوية في البلاد(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الحادية عشرة في ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص١٧٢). وانتقد النائب عن البصرة توفيق السمعاني بصفته صحفياً ، قانون المطبوعات الذي كان شديدا على الصحافة العراقية ، ودعا الى تعديل القانون واعطاء مساحة من الحرية للصحف من أجل التعبير عن آرائها(م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة العاشرة، ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ١٥٤).

كان موضوع حرية الصحافة وحرية النشر وقوانين المطبوعات بأخذ حيزا مهما من مناقشات مجلس النواب ، اذ يتم عرض الملاحظات والأقتراحات والانتقادات ويطالبون بحرية النشر والطباعة وتوفير كافة المستلزمات الأساسية طباعة الصحف(الموسوي، ١٩٩٧ ، ص ١١٧). وكان نواب البصرة يناقشون العديد من القضايا الداخلية ومنها حرية الصحافة من خلال محاضر جلسات مجلس النواب ، فطالب النائب عن البصرة جعفر البدر بضرورة افساح المجال امام الصحافة الحرة لإبداء رأيها ، مناشدا الحكومة عدم اللجوء الى تعطيل الصحف الحزبية كما هو الحال مع بعض الصحف التي عطلتها الحكومة(م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة العاشرة، ١٨ نيسان ١٩٤٧، ص ١٦٥). اما النائب عن البصرة عبد

الرزاق الحمود*(بصري ٢٠٠٤، ص ٤٥٦)، فقد استعرض حالة الصحافة في البلاد لما تتعرض الى التعطيل، مشددا على اهمية تعديل قانون المطبوعات العراقي لسنة ١٩٣٣، لغرض تحجيم وتحديد الصلاحيات التي يتمتع بها وزير الداخلية ، والتي يتحكم فيها في الصحافة العراقية ، مطالبا بأن يكون القضاء هو الذي يختص في القضايا التي تتعلق بشؤون الصحافة وليس اهواء وزير الداخلية، وذلك لان الصحافة هي السلطة الرابعة كما يطلق عليها في البلاد المتقدمة ، منتقدا الرقابة في مديرية الدعاية العامة التي تقوم وتمارس حذف اقوال بعض النواب وبالأخص نواب المعارضة وهذه هي بادرة خطيرة تنذر بالخطر، داعيا وزير الداخلية الى ضرورة الانتباه الى مثل هذه الاعمال غير المبررة والمخالفة للدستور(م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة العاشرة، ١٨ نيسان ١٩٤٧، ص ١٦٥).

عندما عرض صالح جبر برنامج حكومته امام مجلس النواب اشار الى موضوع الصحافة وحريتها واهمية تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ (الحسني ، ١٩٥٣، ص١٦١)، من اجل افساح المجال للصحافة لأخذ دورها ، الأمر الذي حدا بالنائب عن ديالى جميل الاورفلي متسائلا ومنتقدا صالح جبر بقوله : " **هل تريد ان تطبق حرية الصحافة والنشر أكثر مما هو عليه الان ؟ حتى تسجل في تاريخها علامة وصفحة مميزة وناصعة ، ارجو ذلك بل اتمنى** ..." (الحسني، ١٩٥٣، ص١٧٣) وانتقد النائب عن الدليم خليل كنه سياسة الحكومة في آليات منح الامتيازات الى الصحف، التي أثرت بشكل كبير على الصحافة، ولذا لابد من ان تكون اسس منطقية وقانونية في المنح وليس على أساس المحسوبية ، ودعا لإيجاد صحافة مهنية تراعي مهنتها وان تكون واعية لأنها السلطة الرابعة(م. م. ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الحادي والثلاثين، في ٢١ حزيران ١٩٤٧، ص٥٦١)، وأيد هذا الانتقاد النائب عن البصرة عبد الرزاق الحمود

* **عبد الرزاق الحمود:** عبد الرزاق احمد الحمود ولد في البصرة سنة ١٩٠٠ ، تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ ، انتخب نائبا عن البصرة ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥٣ ، توفي في البصرة سنة ١٩٧١ .

مضيفا ان القضاء هو الذي يجب أن ينظر في مواضيع النشر، مؤكدا احالة القضايا التي تتعلق بالصحافة والصحفيين الى قضاء نزيه لان الصحافة هي السلطة الرابعة وهذه التسمية في جميع البلاد المتقدمة الا في العراق(م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة عشرة في ٤ تشرين الأول١٩٤٨، ص١٩٢)، وانتقد ايضا النائب عن بغداد عبد الكريم كنه قانون المطبوعات العراقي رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣وذلك لأنه فيه الكثير من الثغرات التي جعلت السلطة التنفيذية تكون مزاجية ومحسوبية في منح الامتياز للصحف والمجلات، فضلا عن التعطيل ولاسيما الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة التي هي مطاطية بما تعنيه الكلمة في أمر الإغلاق والتعطيل، داعيا الحكومة لان تأخذ دور الرقيب الذي يقوّم الصحافة وليس إذلال الصحافة بالتعطيل والحجب (م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة والثلاثون في ١١ آيار ١٩٤٩، ص٦٤٧)، فيما بين النائب عن البصرة احمد العامر اهمية محاربة الصحافة الهزيلة التي تظهر بين الحين والاخر، وكذلك الصحافة الحمراء التي تعمل على نشر المعلومات المغلوطة من أجل إثارة الرأي العام على الحكومة وان هؤلاء الصحفيين واصحاب هذه الصحف مشوهون او اشباههم ، ولذا طالب بتعديل قانون المطبوعات الذي مضى عليه اكثر من عقد ويحتاج الى التعديل ومراجعة العديد من فقراته(الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة والثلاثون، ص٤٢٤).

وعندما عرض تعديل قانون المطبوعات في سنة ١٩٥٠ بين النائب عن الموصل متي سرسم انه يعارض التعديل لأنه لا يؤمن بأهمية فسح المجال امام الصحافة ان تقول او تنشر كل شيء مما يسيء الى حرية الصحافة والى الصحف ، مطالبا الحكومة ان تخفف إجراءات التعطيل الاداري(م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الرابعة والاربعون في ١ آيار ١٩٥١ ، ص٧٦٧). وبين النائب عن بغداد رزوق شماس ان تكون المطبوعات وإجراءات الصحافة ان تحول الى المحاكم وايقاف القرارات التي تخص التوقيف او المنع وتعرض

على القضاء من اجل البت في حكمها مستشهدا بالصحافة الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حتى نتخلص من النقد والانتقاد خلال تعطيل أي مطبوع (م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الرابعة والاربعون في ١ آيار ١٩٥١ ، ص٧٦٨)، أما النائب عن البصرة احمد العامر فقد اشار الى ان قانون المطبوعات لا يعطي البلد حرية الصحافة، ودعا الى التصدي ومحاربة الصحافة الهزيلة، والعمل على تنقية الصحافة من المتصيدين والانتهازيين ، لأجل تخفيف القيود المفروضة عليها (م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الحادية والثلاثون ، ١١ ايار ١٩٥٠، ص ٤٢٥) ؛ (الزمان (جريدة) ، العدد ٣٨٢٥، ١٢ ايار ١٩٥٠)،اما عن لواء الدليم محمد مشحن الحردان* (بصري ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٧) فطالب بضرورة وجود فسحة للصحافة لغرض التعبير عن رأيها وان يكون التعطيل الاداري للصحافة على أساس المهنية وليس على أهواء وزارة الداخلية ، ويجب ان تكون هناك حرية الرأي وحرية الصحافة على غرار الدول الديمقراطية الأخرى(م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الثامنة والثلاثون في ٢٨ نيسان ١٩٥١،ص٦٦٦)، وطالب عدد من النواب بإلغاء عقوبة التعطيل الاداري، وبين النائب عن بغداد ذيبان الغبان ان التعطيل الاداري هو تجاوز على القضاء بشكل كبير جدا ، فيما أضاف النائب عن الموصل متي سرسم ان التعطيل الاداري هو سيف مسلط على الصحافة من قبل الحكومة وهدفه اسكات الصحافة، ولاسيما الصحافة المعارضة(م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثانية عشرة في ١٨ شباط ١٩٥٢ ، ص١٨٠).

الخاتمة

* **محمد مشحن الحردان** : محمد مشحن عبد الحميد الحردان ولد في لواء الدليم في سنة ١٩٢١، وتخرج في كلية الحقوق ، انتخب نائبا عن لواء الدليم ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤، نيسان ١٩٥٨ اختير وزيرا للاقتصاد كانون الاول ١٩٥٧ والزراعة ١٩٥٨ وانصرف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى الاعمال التجارية ، توفي في لندن ١٩٩٨.

شهدت مناقشات مجلس النواب مناقشة العديد من النواب حول حرية الصحافة مما يدلل ان العديد من اعضاء المجلس من العارضيين كانوا لهم وقفات لمناقشة موضوع حرية الصحافة ولعل ابرز ماتم مناقشته محاول رئيسه ثلاث هي :-

١. اولا: موقف مجلس النواب من القوانين والاحكام التي تؤثر في حرية الصحافة أيار ١٩٤٥- أيار ١٩٥٣، والتي اثرت هذه القوانين على حرية الصحافة الامر الذي ادى الى وقفة جادة من قبل مجلس النواب لمناقشتها ورفع الاحكام في حالة رجوع وضع البلاد الى طبيعته .
٢. موقف مجلس الامة من الرقابة على الصحافة وتأثيرها على حرية الصحافة .وناقش المجلس الرقابة التي كانت تفرض على الصحف وخروج العديد من هذه الصحف بدون مقالات افتتاحية او وجود مساحات بيضاء، مما دعى اعضاء المجلس الى ان تكون الرقابة رقابة مهنية .
٣. مجلس النواب من قوانين المطبوعات والقوانين الاخرى أيار ١٩٤٥- أيار١٩٥٣ ، وقد ناقش المجلس العديد من المواضيع التي تتلق بقوانين المطبوعات والدعوة الى تغير القانون بقانون يكون فيه حرية للصحافة ، فضلا عن الى دعوات المجلس بان العراق كان من الدوله الداعمة للديمقراطية ولابد من اقرار قانونا جديدا لان القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ مر عليه مدة طويلة الامر الذي يؤدي الى تغير بقانون جديد .

المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

أ. ملفات البلاط الملكي :

١. ملفة رقم ٣١١/٥٥٨، مقررات مجلس الوزراء.
٢. ملفة رقم ٣١١/٦٣٤، مقررات مجلس الوزراء.
٣. ملفة رقم ٣١١/٦٥٢، مقررات مجلس الوزراء

ب. مديرية التقاعد العامة:

١. الاضبارة التقاعدية عبدالمجيد القصاب بالرقم ١٣٥٩٧/ب.

ت. ملفات نقابة المحامين :

١. اضبارة عبدالرزاق الشخيلي بالرقم ٤٨.

٢. اضبارة محمد نظيف الشاوي بالرقم ٧٣.

٣. اضبارة عبدالهادي البجاري بالرقم ١٢٦.

ث.ملفات نقابة الاطباء

١. الاضبارة انتماء عبد المجيد القصاب بالرقم ١٠٥ .

ثانيا . الوثائق المنشورة :

١. م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الرابعة في ١ كانون الثاني ١٩٤٥.

٢. م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة الخامسة في ٣ كانون الثاني ١٩٤٥.

٣. م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة التاسعة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٥.

٤. م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة التاسعة والثلاثون في ٢٨آيار ١٩٤٥.

٥. م . م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الأعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة الاربعون في ٢٩ آيار ١٩٤٥.

٦. م. م .ن ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثالثة عشرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦.

٧. م . م . ن ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة الرابعة عشرة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦.

٨. م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثامنة عشرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٦.

٩. م. م .ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة الحادية والعشرون في ٥ آذار ١٩٤٦

١٠. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة العاشرة، ١٨ نيسان ١٩٤٧.

١١. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة التاسعة عشرة في ١٩آيار ١٩٤٧.

١٢. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الحادي والثلاثين، في ٢١ حزيران ١٩٤٧.

١٣. م . م . ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السادسة عشرة في ٢٧ شباط ١٩٤٨.

١٤. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثالثة في ٢٨حزيران١٩٤٨.

١٥. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة عشر في ٤تشرين الأول١٩٤٨.

١٦. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة عشرة في ٩تشرين الأول١٩٤٨.

١٧. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة عشرة في ٢٣تشرين الأول١٩٤٨.

١٨. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة والعشرون في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٨.

١٩. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية في ٥ كانون الأول ١٩٤٨.

٢٠. م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثامنة ، ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨.

٢١. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨.

٢٢. م. م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة عشرة في ٢١ شباط ١٩٤٩.

٢٣. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرون في ٢٢ آذار ١٩٤٩.

٢٤. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة التاسعة والعشرون في ٢٧ نيسان ١٩٤٩.

٢٥. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثانية والثلاثون في ٣ آيار ١٩٤٩.

٢٦. م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ٣٨ في ١٠آيار ١٩٤٩.

٢٧. م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة التاسعة والثلاثون في ١١آيار ١٩٤٩.

٢٨. م. م .ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الحادية والثلاثون في ١١آيار ١٩٥٠.

٢٩. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الثامنة والثلاثون في ٢٨ نيسان ١٩٥١.

٣٠. م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الرابعة والاربعون في ١ آيار ١٩٥١.

٣١. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة الحادية والثلاثون ، ١١ ايار ١٩٥٠.

٣٢. م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثانية عشرة في ١٨ شباط ١٩٥٢.

٣٣. م . م. ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثالثة عشرة في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

ثالثا . الرسائل والاطاريح

١. الجبوري، حامد قاسم موسى، (١٩٩٧)، محمد مهدي كبه ودوره السياسي في العراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الربية ابن رشد للعلوم ، جامعة بغداد.

٢. الموسوي، حميد رزاق نعمة، (١٩٩٧)، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة.

٣. طوبان، حيدر علي، (٢٠١١)، دور عمر نظمي وأبنائه السياسي حتى عام ١٩٦٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية.

٤. المالكي، داود سلمان تويلي منخي، (٢٠٢١)، أسرة آل الازري ودورهم السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل .

٥. شامخ، شريف حسن، (٢٠١١)، عبد الكريم الازري : حياته ودوره الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب ، جامعة بغداد.

٦. الاحبابي، عارف شاكر، (٢٠٠٠)، خليل كنه ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا .

٧. الحلي، علي طاهر تركي، (٢٠١١)، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق١٩٣٩-١٩٥٨،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة.

٨. داخل، عمار مزهر ريسان، (٢٠١١)، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى نهاية العام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد.

٩. حسين، غصون مزهر، (٢٠٠٣)، محمد حديد ودوره السياسي والوطني ١٩٢٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد.
١٠. اللامي، مجيد حميد موسى، (٢٠٢١)، المدرسة الجعفرية في بغداد ١٩٠٨ - ١٩٥٨ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية.
١١. الشويلي، معتز سريع حميد ، (٢٠٢٢)، موحان الخيرالله ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط .

رابعا الكتب العربية والمعربة :

١. الغزالي، بشير حمود ، (٢٠٢١)، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الولاء ، بيروت.
٢. الحسني، عبد الرزاق ، (١٩٥٣)، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧، مطبعة العرفان ،بيروت.
٣. الياسري، قيس عبدالحسين، (١٩٧٨)، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد.
٤. بصري، مير، (٢٠٠٤)، اعلام السياسة في العراقي الحديث ، ج٢، دار الحكمة ، لندن.

خامسا. البحوث والدراسات :

١. الكناني، جلال كاظم محسن، (٢٠١٢)، جعفر حمندي سيرته الاجتماعية ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق (١٨٩٤-١٩٥٢) ، المستنصرية للدراسات العربية والدولية (مجلة) ، العدد ٣٩.
٢. زغير، فهد مسلم، (٢٠٢٠)، الشيخ موحان الخير لله حياته ودوره السياسي في العراق ١٨٩٠-١٩٥٦، جامعة الانبار للعلوم الانسانية (مجلة) ، العدد١،ج١، حزيران.

سادسا. الصحف :

١. الزمان ، العدد٢٦٤٠ ، ٤ حزيران ١٩٤٦؛ العدد ٣٨٢٥، ١٢ ايار ١٩٥٠؛ ٤٠٨٧، ٢٦ اذار ١٩٥١.

٢. صوت الاهالي، العدد ١٧٥٩، ٢٣ شباط ١٩٤٩.

سابعا. المذكرات الشخصية :

١. حديد، محمد ، (٢٠٠٦)، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، دار الساقي ، بيروت.